

المويزري: سنمارس دورنا الرقابي والتشريعي لحماية حقوق المواطنين

خلال غبقة رمضانية أقامها لناخبي الدائرة الرابعة مساء أمس الأول بمناسبة الشهر الفضيل



شعيب المويزري متوسطا جانباً من المهنتين (سعود سالم)



المويزري مرحبا بأحد كبار السن



شعيب المويزري متوسطا الحضور خلال التهئة بحلول رمضان المبارك

التجاوزات التي كانت تحدث في مناقصات «الصحة» قبل توليه رئاسة لجنة المناقصات المركزية، وهي المخالفات التي ما زال البعض يمارسها، لافتاً الى أنه قبل تولي الكليب رئاسة اللجنة كانت مناقصات «الصحة» يشوبها الكثير من التجاوزات الصارخة، من خلال التلاعب واستخدام الاساليب الملتوية لترسية معظم هذه المناقصات على شركات بعينها «محظوظة»، وحرمان بقية الشركات من المنافسة الشريفة، معتبراً أن المرضى في المستشفيات هم ضحية هذه التجاوزات.

يحرر الدولة من أسعار تنافسية عادلة نتيجة ترسية مشاريع «الصحة» على شركات بعينها بطريقة ملتوية، ما يتطلب تدخل الوزير والوكيل لاعادة الامور الى نصابها الصحيح والتعامل مع جميع الشركات بمسطرة واحدة وبشفافية تامة، لضمان وجود عروض جيدة بأسعار تنافسية تصب في مصلحة المرضى، من خلال جودة الخدمات الصحية التي ستقدم في المشاريع الجديدة. وزاد: الامس معقود أيضاً على رئيس المناقصات المركزية احمد الكليب، لوضع حد لتلك

مع الالتزام بالشفافية، مشيراً الى حدوث تغيير في شروط تاهيل الشركات لمشاريع الرازي والاميري والسرطان في سرية، ولم تعلم بتلك التغييرات إلا 4 شركات فقط من دون اخطار معظم الشركات الأخرى، لضمان ترسية تلك المشاريع على شركات بعينها بطريقة ملتوية. وتابع: ان هذا النهج في مناقصات المستشفيات هو نهج خطير ومرفوض، لأنه يتنافى مع الشفافية والافصاح والمساواة بين جميع الشركات الراغبة في التاهيل والتقدم، وهو ما

من 400 مليون دينار. وقال المويزري للحضور نريد ان نلفت انتباه كل من الوزير السائر والوكيل العبدالهادي، ورئيس لجنة المناقصات المركزية أحمد الكليب الى ان تلك المناقصات الثلاث بمبالغ ضخمة وتتطلب اكبر قدر من الشفافية والافصاح وتحقيق مبدأ المساواة والعدالة بين جميع الشركات.

الدستور لحماية المال العام. كما أشاد النائب المويزري بجهود وزير الصحة د.هلال السائر، ووكيل الوزارة د.ابراهيم العبدالهادي، المموسة في اصلاح القطاع الصحي والارتقاء بالخدمات والحد من تجاوزات المناقصات الطبية، الا أن المتنفذين يعرقلون هذه الخطوات الإصلاحية، والدليل ما وردنا من معلومات عن حدوث تجاوزات في عملية تاهيل الشركات للمناقصات الثلاث الاخيرة لتوسعة مستشفى الاميري ومستشفى الرازي وانشاء مركز السرطان والتي تبلغ كلفتها أكثر

الشعب وفقاً لهوائيم، بل هي دولة قوانين ومؤسست نظمتها الدستور وبين حقوق واجبات والسلطات الثلاث وحدد حقوق واجبات الشعب. وأضاف المويزري قائلاً: من حق المواطنين ان يعرفوا أين وكيف يصرف المال العام، ومن حقهم معرفة تفاصيل ما تم صرفه من الميزانيات العامة للسنوات الماضية، مشيراً إلى ان الحكومة ان لم تقم بذلك فإن جميع نواب مجلس الأمة مطالبون بأن يقوموا بدورهم الرقابي والتشريعي وفقاً لسلطاتهم التي عهدوا وكفلها

طالب النائب شعيب المويزري الحكومة بأن توضح لأهل الكويت بكل شفافية تفاصيل ما تم صرفه خلال الـ 10 سنوات الماضية من مليارات ميزانيات الدولة العامة للاستثمار والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وكل ما يتعلق باموال الكويت وأهلها. وقال المويزري خلال حفل الاستقبال والغبقة الرمضانية التي أقامها مساء أمس الأول بمناسبة الشهر الفضيل ان الكويت ليست إقطاعية يملكها عدة أشخاص ويديرونها على مزاجهم ويصرفون أموال



.. ويتوسط المهنتين برمضان



.. ويستقبل عددا من المباركين



المويزري يرحب بأحد الحضور



المويزري بين أبناء الدائرة



.. ويرحب بأحد الحضور



شعيب المويزري بين الحضور



.. ويستقبل أحد المباركين



شعيب المويزري مرحبا بالحضور



المويزري يتلقى التهاني بشهر رمضان



.. ويتوسط المباركين بحلول الشهر الفضيل



المويزري مع أحد المهنتين



جانب من شباب الدائرة أثناء استقبال المويزري